

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٦١ لسنة ٢٠١٥

بربط موازنة جهاز تنمية التجارة الداخلية

للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦

### رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة والقوانين المعدلة له ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

### قرر

القانون الآتى نصه :

( المادة الاولى )

قدرت جملة موازنة جهاز تنمية التجارة الداخلية للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ بمبلغ ٦١٤.٩٠٠.٠٠٠ جنيه ( فقط وقدره ستمائة وأربعة عشر مليوناً وتسعون ألف جنيه ) .

( المادة الثانية )

قدرت التكاليف والمصروفات للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ بمبلغ ٣٢٣٤٣٥.٠٠٠ جنيه ( فقط وقدره ثلاثمائة وثلاثة وعشرون مليوناً وأربعمائة وخمسة وثلاثون ألف جنيه ) موزعة كالاتى :

أجور بمبلغ ٦٢٥.٠٠٠.٠٠٠ جنيه .

باقى التكاليف والمصروفات بمبلغ ٢٦٠.٩٣٥.٠٠٠ جنيه .

( المادة الثالثة )

قدرت الإيرادات للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ بمبلغ ٣٢٣٤٣٥.٠٠٠ جنيهه ( فقط وقدره ثلاثمائة وثلاثة وعشرون مليوناً وأربعمائة وخمسة وثلاثون ألف جنيه ) منها

مبلغ ١٥٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه إعانات .

( المادة الرابعة )

قدرت الاستخدمات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ بمبلغ ٢٩.٦٥٥.٠٠٠ جنيه ( فقط وقدره مائتان وتسعون مليوناً وستمائة وخمسة وخمسون

ألف جنيه ) موزعة كالاتى :

استخدمات استثمارية بمبلغ ٢٨٨٥٨.٠٠٠ جنيه .

تحويلات رأسمالية بمبلغ ٢.٧٥.٠٠٠ جنيه .

( المادة الخامسة )

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ بمبلغ ٢٩.٦٥٥.٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان وتسعون مليوناً وستمائة وخمسة وخمسون ألف جنيه) كلها إيرادات رأسمالية متنوعة .

( المادة السادسة )

تعتبر أحكام التأشير العامة للهيئات الاقتصادية الملحقه بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذا الجهاز بما لا يتعارض مع قانون إنشائه .

( المادة السابعة )

يلتزم الجهاز بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

( المادة الثامنة )

لا يجوز للجهاز السحب على المكشوف من البنك المركزى المصرى والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

( المادة التاسعة )

يُنشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٥  
صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ رمضان سنة ١٤٣٦ هـ  
(الموافق ٢ يوليو سنة ٢٠١٥ م) .

**عبد الفتاح السيسى**

## مشروع موازنة جهاز تنمية التجارة الداخلية للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥

٢٠١٥/٢٠١٤		٢٠١٦/٢٠١٥		٢٠١٥/٢٠١٤		٢٠١٦/٢٠١٥	
بيان		بيان		بيان		بيان	
				<b>الإيرادات :</b>			
١٠٠٠٢٤٠٠٠٠٠٠	١٧١٤٣٥٠٠٠ (*)	٢٥٠٠٠٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠٠٠٠	مجموعة (١) إيرادات النشاط			
-	١٥٢٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٥٥٢٢٠٠٠٠	٦٢٥٠٠٠٠٠٠	مجموعة (٢) منح وإعانات			
-	-	١٣٣٩٠٠٠٠٠٠	١٠١١٣٥٠٠٠ (*)	مجموعة (٣) إيرادات استثمارات وفوائد			
٥٠٥٠٠٠٠٠٠	-	-	-	مجموعة (٤) إيرادات وأرباح أخرى			
١٠٠٠٧٤٥٠٠٠٠	٣٢٣٤٣٥٠٠٠٠	١١١٥٨٠٠٠٠	١٥٧١٠٠٠٠٠ (*)	جملة الإيرادات			
				<b>التكاليف والمصروفات :</b>			
				مجموعة (١) خامات ومواد ووقود وقطع غيار			
				مجموعة (٢) الأجور			
				مجموعة (٣) المصروفات			
				مجموعة (٤) مشتريات بضائع بغرض البيع			
				مجموعة (٥) أعباء وخسائر			
				جملة التكاليف والمصروفات			
				<b>أرباح العام :</b>			
				الأرباح المحتجزة (فائض مرحل)			
				صافي ربح العام			
١٠٠٠٧٤٥٠٠٠٠	٣٢٣٤٣٥٠٠٠٠	١٠٠٧٤٥٠٠٠٠	٣٢٣٤٣٥٠٠٠	جملة الموازنة البارية			
				<b>الاستخدامات الرأسمالية :</b>			
				استخدامات استثمارية			
				تحويلات رأسمالية			
٣٩٨٨٣٠٠٠٠	٢٩٠٦٥٥٠٠٠٠	٣٩٨٨٣٠٠٠٠	٢٩٠٦٥٥٠٠٠٠	جملة الاستخدامات الرأسمالية			
١٤٠٦٢٨٠٠٠٠	٦١٤٠٩٠٠٠٠٠	١٤٠٦٢٨٠٠٠٠	٦١٤٠٩٠٠٠٠٠	إجمالي الموازنة			

(\*) يتضمن مبلغ ٨٧٧٤٥ ألف جنيه يخص إيجار وترفيق بعض الأراضي للمناطق التجارية التي سوف يقوم الجهاز بطرحها للائتماع بعد ترفيقها .  
 (\*) يتضمن مبلغ ١٥٢٠٠ ألف جنيه إعانات من وزارة المالية لترفيق المناطق التجارية .  
 (\*) يتضمن مبلغ ١٢٥٣١٠ ألف جنيه إيرادات المناطق التجارية بعد ترفيقها .

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١٥/٦٥ - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ٢٨٠٢٨ - ٢٠١٥ - ١٥٠٨